

محضر اجتماع لجنة الخبراء الماليين المنعقد في 2011/1/3

عقدت لجنة الخبراء الماليين اجتماعها الدوري الأول لسنة 2011 يوم الثلاثاء الموافق 2011/1/3 وتم خلال الاجتماع مناقشة وتدارس المواضيع التالية:

1. جدول أعمال الاجتماع الدوري للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة الذي سيعقد في جنيف للفترة (6 - 2011/1/7) وكما مفصل أدناه:

أ. عرض من قبل ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة الخبراء الماليين عن التقرير الفصلي الثالث المقدم إلى مجلس الأمن.

ب. مناقشة ترتيبات الانتقال إلى آلية ما بعد صندوق تنمية العراق.

ت. خطة عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لعام 2011.

ث. موجز شركة برايس ووترهاوس كوبرز عن نتائج تدقيق صندوق تنمية العراق لعام 2010.

ج. موجز من قبل المفتش العام الأمريكي الخاص بإعادة أعمار العراق متابعة للموجز الذي قدمه المكتب في الاجتماع السابق للمجلس الدولي.

ح. تقرير لجنة الخبراء الماليين عن نشاطها لغاية تاريخه والنشاطات المخططة لما تبقى من عام 2011، تم استعراض ما جاء بالاجتماعات الدورية والفرعية التي عقدتها اللجنة خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول 2010، أما بخصوص النشاطات المخططة للجنة لما تبقى من عام 2011 فهي كما يلي:

أولاً. متابعة تصفية الملاحظات الواردة في تقارير المدقق الخارجي لعام 2010 والتقارير السابقة.

ثانياً. تعيين مدقق خارجي لتدقيق صندوق تنمية العراق لعام 2011.

ثالثاً. استكمال الفقرات الخاصة بتعزيز الرقابة المالية والإدارية.

رابعاً. تأمين الآليات اللازمة لاستلام مهام المجلس الدولي ل لمشورة والمراقبة بعد 30 حزيران 2011.

خ. تحديث عن تنفيذ التوصيات السابقة وتقديم تنفيذ نظام القياس والمعايرة ومتابعة تصفية الملاحظات الواردة في تقارير المدقق الخارجي.

د. ملخص لجنة الخبراء الماليين عن نشاطاتها للإعداد لتسلم دور ووظيفة المجلس، إن اللجنة تقوم بمتابعة تنفيذ خطة الانتقال إلى الخلف من خلال المراسلات مع البنك المركزي العراقي ووزارة المالية واللجنة الوزارية المكلفة بهذه المهمة.

2. متابعة الجدول الزمني الذي يمهّد للانتقال إلى آلية لاحقة لصندوق تنمية العراق وكما يلي:

أ. تحديد الحصانات القانونية المتاحة لاحتياطات ال بنك المركزي العراقي وأموال

حكومة العراق، حيث أشار كتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم 103 في

2010/12/11 الموجه إلى دولة رئيس الوزراء إلى صعوبة الوصول إلى ما يضمن

حضانة الأموال العراقية في ظل الآليات الحالية التي أشار إليها مشروع قرار مجلس الأمن رقم 1956 (2010)، الأمر الذي يعرض أموال العراق إلى الخطر.

ب. الترتيبات مع البنوك المركزية الأجنبية المختارة لمسك الحسابات ، حيث وجهت لجنة الخبراء الماليين كتابها المرقم 106 في 2010/12/11 إلى وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لإعلامها بما تم اتخاذه من إجراءات لفتح الحسابات البديلة لصندوق تنمية العراق، لإيداع عائدات مبيعات تصدير النفط والمنتجات النفطية وحساب التعويضات، وقد أجاب البنك المركزي بكتابه المرقم 2049 في 2010/12/21 بأنه سيقوم بالتحرك لفتح الحسابات أعلاه قبل 30 حزيران 2011.

ت. أما بخصوص إنهاء الدعاوى الخارجية المرفوعة ضد حكومة العراق فقد تم استعراض الكتب التالية:

- كتاب ديوان الرقابة المالية رقم 16439 في 2010/12/23 الموجه إلى وزارة العدل والمستشار القانوني لرئيس الوزراء الذي تضمن طلب آخر موقف يتعلق بالموضوع.

- كتاب مكتب المستشار القانوني لرئيس الوزراء رقم 328 في 2010/12/26 الذي أشار إلى أن المكتب يتولى متابعة الدعاوى المقامة ضد حكومة العراق في الخارج أمام المحاكم ذات العلاقة.

ث. وبشأن الأموال العراقية لدى الوكالات الأمريكية فقد تم استعراض الكتب التي تبحث في الموضوع:

- كتاب ديوان الرقابة المالية رقم 15543 في 2010/12/12 الموجه إلى وزارة العدل والمستشار القانوني لرئيس الوزراء لبيان الآلية التي تسرع استعادة الأموال التي يصدر بشأنها أحكام في المحاكم الأمريكية.

- كتاب وزارة العدل المرقم 2178 في 2010/12/27 والذي طلبت فيه نسخ من القرارات القضائية للمحاكم الأمريكية التي صدرت بحق عدد من المسؤولين والتي تضمنت في بعضها استرداد أموال لحساب صندوق تنمية العراق.

ج. وبشأن معالجة الدين الخارجي وفقا لشروط نادي باريس، تم استعراض ما ورد بكتاب لجنة الخبراء المرقم 105 في 2010/12/11 الموجه إلى وزارة المالية لإعلام اللجنة عن ما تم التوصل إليه مع الدول والدائنين التجاريين بهذا الصدد.

3. نتائج خطة تنفيذ وزارة النفط بشأن تطبيق نظام القياس والمعايرة، تم استعراض الجدول المقدم من قبل وزارة النفط عن نتائج تنفيذ الخطة لغاية 2010/11/30 وتقرر توجيه كتاب إلى الوزارة لتزويد اللجنة بنتائج تنفيذ الخطة لغاية 2010/12/31.

4. وبخصوص قيام شركة تسويق النفط بإيداع عائدات مبيعات تصدير المنتجات النفطية في حسابها الخاص وليس في حساب صندوق تنمية العراق، تم استعراض ما ورد بكتاب لجنة الخبراء الماليين رقم 110 في 2010/12/27 الموجه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء والذي تضمن تزويد اللجنة بتفاصيل المعلومات التي تم تزويد المدقق الخارجي بها والموقف النهائي لشركة تسويق النفط بخصوص الموضوع أعلاه، كما تم استعراض ما جاء بالرسالة الموجهة من الأمم المتحدة إلى شركة باريس ووترهاوس كوبرز بتاريخ 2010/11/5 وإجابة الشركة في 2010/12/23 المتعلقة بالموضوع أعلاه.

5. متابعة تصفية الملاحظات الواردة في تقارير شركات التدقيق الدولية عن تدقيق حسابات صندوق تنمية العراق للأعوام 2007، 2008 و2009 والآلية المعتمدة في معالجة تلك الملاحظات بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية.
6. تحديد المواضيع التي تقدم من قبل أعضاء لجنة الخبراء الماليين أثناء الاجتماع.

رئيس اللجنة
د. عبد الباسط تركي سعيد

عضو اللجنة
المحاسب القانوني
عادل الحسون

عضو اللجنة
المحاسب القانوني
آراس محمد سعيد

خبير اللجنة
المحاسب القانوني
عز الدين البجراني

خبير اللجنة
المحاسب القانوني
خالد جاسم حسون

خبير اللجنة
ليلى محسن علي